



الرئيس:	السير إمير جونس باري	(المملكة المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	إسبانيا	السيد يانيز - بارنوفو
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد قسطنطينو
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد أديشي
	الجزائر	السيد بعلي
	رومانيا	السيد دومترو
	شيلي	السيد روخاس
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابلير
	الفلبين	السيد باخا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد أولسن

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إبراهيم فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيم فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): في ٢٠ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠٠٣، عقد مجلس الأمن جلسة (S/PV.4865) للنظر في تقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى (S/2003/1099). وحدث العديد من التطورات منذ أن عقد المجلس تلك الجلسة. وأرسلت صحيفة وقائع في ذلك الصدد إلى أعضاء المجلس، وبالتالي فإنني لن أصف مختلف الأحداث بالتفصيل. وأعتقد أن صحيفة الوقائع مفيدة، حيث أن المجلس خصص لي ١٥ دقيقة لكي أحيطه علما بالحالة الراهنة. وسأقصر تعليقاتي على تلك الدقائق الـ ١٥.

ولم يبق إلا أقل من شهر على انعقاد أول اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات في سياق المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ومن المقرر انعقاد مؤتمر القمة هذا في دار السلام يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن محاسن الصدف أن مجلس الأمن سيعقد اجتماعا على جانب خاص من الأهمية في أفريقيا وفي نفس الوقت فيما يتعلق بموضوع السودان. وهكذا ستحظى أفريقيا، في خلال ذلك الأسبوع الواحد، بقدر متميز للغاية من الاهتمام.

وسيعقب مؤتمر قمة دار السلام في عام ٢٠٠٥ مؤتمر قمة ثان وأخير في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وبعد مؤتمر القمة الثاني، سيجري اعتماد اتفاق بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وسيألف هذا الاتفاق من جزأين. وسوف يتمثل أولهما في إعلان دار السلام، الذي يُتوقع اعتماده في مؤتمر القمة الأول، ويصف الإطار العام، ومختلف الخيارات السياسية، والمبادئ التوجيهية والتوجيهات التي يصدرها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأما الجزء الثاني فسيتضمن بروتوكولات وبرامج عمل، يتعين أن تقوم لجنة وزارية بإعدادها بين مؤتمري القمة بطلب من مؤتمر قمة دار السلام.

ونحن الآن في مرحلة إعداد الإعلان. ومنذ جلسة مجلس الأمن السابقة في هذا الشأن، عقدنا اجتماعات تحضيرية على الصعيد الإقليمي، في ثلاث خلفيات مختلفة. فاجتمعت بادئ ذي بدء اللجنة التحضيرية الإقليمية، المؤلفة من ممثلي اللجان التحضيرية الوطنية، في بوجامبورا وفي كينشاسا على التوالي. وسوف تجتمع في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر في كمبالا.

وعُقدت بعد ذلك اجتماعات إقليمية خاصة لتمكين ثلاث فئات محددة من المجتمع من تقديم مساهمتها على وجه الخصوص في العملية التحضيرية. وتمثلت هذه الاجتماعات

تتمثل النتيجة الثالثة في ظهور عدد من المجالات ذات الأولوية. ويقوم المؤتمر ذاته على أربعة مجالات ذات أولوية، هي السلام والأمن، والإدارة والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والمسائل الاجتماعية والإنسانية. بيد أننا نستطيع أن نحدد عدة مجالات ذات أولوية تتجاوز هذه الفئات الأربع. المجال الأول هو التثقيف من أجل السلام، والتسامح، والتعددية الثقافية والقيم الديمقراطية. ويتمشى هذا مع ما ورد في ديباجة ميثاق منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة التي تذكرنا بأنه "إذا كانت الحروب تولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبني حصون السلام". ومن ثم فالتثقيف من أجل السلام أمر بالغ الأهمية لمنطقة عانت الكثير من الاضطراب بسبب الحرب.

وثانيا، على الصعيد الاجتماعي، هناك مكافحة الأمراض المتوطنة والوبائية. فالإيدز يؤثر في أفريقيا بأسرها، ولكنه يؤثر في منطقة البحيرات الكبرى على وجه التحديد. وينطبق هذا أيضا على الملاريا والسل. وتقتضي الأمراض الوبائية والمنفشية هجا متعدد الأبعاد، لا يقتصر على المسائل الصحية، بل يأخذ بعين الاعتبار أيضا الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية.

الأمر الثالث هو الأهمية المحورية لحقوق المرأة، والدور الذي تؤديه في السلام والأمن بطبيعة الحال، ولكن أيضا فيما يتعلق بالحكم الرشيد والديمقراطية، وفي تعزيز التنمية الاقتصادية.

المجال الرابع هو تعزيز الاستراتيجيات والسياسات المشتركة ضمن القطاع ذي الأولوية من مواضيع المؤتمر الأربعة.

وأخيرا، المجال الخامس هو إعادة الحدود في منطقة البحيرات الكبرى إلى الغرض الطبيعي منها. وهذا يتجاوز توفير خطوط للفصل الإداري والسياسي بين دولتين. فيجب

في الاجتماع الإقليمي للمرأة في كيغالي، والاجتماع الإقليمي للشباب في كمبالا، والاجتماع الإقليمي للمنظمات غير الحكومية في أروشا.

وأخيرا، مكن عقد اجتماعات خاصة أخرى، نظمتها المنظمات الدينية، والنقابات العمالية، والبرلمانيون، من تقديم إسهامات قطاعية في العملية التحضيرية، التي يتوخى منها أن تكون عملية شاملة للجميع.

وأدت هذه العملية برمتها إلى نشوء أفكار وعرض مقترحات على الاجتماع التحضيري المعني. واستنادا إلى تلك الأفكار والمقترحات تم النظر في كينشاسا في مشروع نص مبدئي لإعلان دار السلام، وسيوضع في شكله النهائي في كمبالا قبل تقديمه إلى اجتماع يعقده وزراء الخارجية في دار السلام يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل انعقاد مؤتمر القمة مباشرة.

وقد تمخضت هذه العملية التحضيرية الإقليمية الشاملة عن بعض النتائج، أولاها ذات طابع سياسي. فقد طرأ شيء من الاتساع الجغرافي على البلدان المشاركة في مؤتمر البحيرات الكبرى. فزاد عددنا من ستة إلى سبعة إبان جلسة مجلس الأمن يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، ويوجد الآن ١١ مشاركا، بعد إضافة جمهورية أنغولا، وجمهورية الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان. وتتسم هذه الزيادة بأهمية كبيرة لكفالة تجانس المؤتمر ووحدته، لأن هدفنا كان يتمثل منذ البداية في التقاء الجميع، سواء كانوا متأثرين بالحالة في منطقة البحيرات الكبرى أو مؤثرين فيها.

وتتمثل النتيجة الثانية في اتجاه جميع البلدان نحو اتخاذ مواقف مشتركة. ففي بداية العملية الإقليمية، كان ثمة قضايا على نحو خاص من الدقة، ولا نقول مثيرة للمواجهة. أما الآن، بعد عقد اجتماعين إقليميين، فقد أخذنا نتحرك صوب تحقيق توافق في الآراء، حتى فيما يتعلق بأدق المسائل.

الحكم، هناك سيادة القانون، وتجريم السياسات والممارسات التي تتسم بالانقسام والفساد.

أما في مجال التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، فإن المسألة الرئيسية على الإطلاق هي أنه من الضروري اعتبار منطقة البحيرات الكبرى منطقة متكاملة اقتصاديا لديها استراتيجيات طورت بشكل واضح في مجالات النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والزراعة والتزويد بالطاقة الكهربائية. كما أنه من الضروري تعزيز الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء. وأخيرا، ينبغي تصنيف منطقة البحيرات الكبرى بوصفها منطقة إعادة إعمار خاصة حتى يتسنى للمجتمع الدولي أن ينشئ صندوقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة؛ وهذا يذكرنا بما تم في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية والإنسانية، إن أهم مجالات الاهتمام هي إزالة الألغام، واللاجئون، والكوارث الطبيعية، والإيدز، والملاريا، والسل، وكذلك التربية في سبيل تحقيق السلام والتسامح.

إن مؤتمر قمة دار السلام سيختتم أعماله باعتماد إعلان يتضمن أيضا آلية متابعة. وسيتم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تكون مهمتها، فيما بين مؤتمري القمة، وضع برنامج عمل وبروتوكول من أجل تنفيذ إعلان دار السلام. وفي النهاية، على ضوء ذلك البروتوكول وبرنامج العمل، سنقوم بالإعداد لمؤتمر قمة نيروبي الذي سينعقد عام ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل الخاص على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وفقا للتفاهم الحاصل خلال مشاورات المجلس السابقة، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية حتى نواصل مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

أن تصبح الحدود إطارا للتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل وضع الأسس لإقرار السلام.

اكتفيت بالإشارة إلى نقاط قليلة انبثقت من العملية التحضيرية، ولكن اسمحو لي أيضا بالتطرق إلى دينامية هذه العملية. إنها دينامية شاملة، تشترك فيها الأمم المتحدة من خلال جميع إدارتها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة. كما يشترك فيها الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية، والشركاء في التنمية من خلال مجموعة أصدقاء البحيرات الكبرى وعلى رأسها كندا وهولندا، وكذلك المجتمع المدني في مختلف البلدان.

وأخيرا، فيما يتعلق بمختلف القطاعات، أي السلام والأمن، والإدارة والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، والمسائل الإنسانية والاجتماعية، نرى على ضوء الاجتماعين التحضريين للجنة التحضيرية اللذين تم عقدهما عددا من القطاعات التي أود أن أشير إليها الآن.

ففي إطار السلام والأمن، هناك عدد من القطاعات، هي التثقيف من أجل السلام، واستراتيجية للإدارة المشتركة للمسائل الحدودية، وإشراك الجهات الاجتماعية الفاعلة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها وفي التعمير، والاستراتيجيات المشتركة لمكافحة الجريمة، والآليات الإقليمية لعدم الاعتداء والتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والآليات السياسية لمكافحة العنف الجنسي، ومكافحة الجريمة بصفة عامة.

وبالانتقال إلى مسألتي الديمقراطية والحكم، يبدو أن القطاعات التي تحظى بالأولوية في مجال الديمقراطية هي أولا تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مجالات التربية الثلاثة الرئيسية أي التعليم والرصد والجزاءات؛ ثانيا، التربية المتعددة الثقافات؛ وثالثا إضفاء الطابع المؤسسي على حقوق ودور النساء في الحكم. ومن ضمن المجالات التي تحظى بالأولوية في

